

النقابي الرسمي .

ازاء هذه القضايا الثلاث ، ماذا كان جدول اعمال المؤتمر ؟ لقد كان جدولا روتينيا لا ينطوي على اي دلالة سياسية . لم يطرح بشكل مركزي موضوعا اساسيا ليدور حول البحث والنقاش ، مكتفيا بترتيب اعماله على الشكل التالي (كلمة الافتتاح - التقرير الاداري - كلمات الومود - اجتماعات اللجان ... الخ) . بينما كان من الممكن ان يكون عقد المؤتمر مناسبة لان تناقش الطبقة العاملة الفلسطينية من خلال ممثلها كافة القضايا الراهنة التي تواجه العمل الفلسطيني ، فيصبح المؤتمر بذلك مناسبة تاريخية ، وليس قضية تنظيمية روتينية فقط .

هذا النقد الاول الذي نوجهه للمؤتمر ، برز بشكل واضح تماما في التقرير الاداري الذي قدمته الامانة العامة للاتحاد ، والذي كان في الجزء الاغلب منه استعراضا لنشاطات الاتحاد على الصعيد الدولي ، ذكرا بشكل غابر فقط ، بداية جهوده لدعم العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، مبتعدا تماما عن طرح اي تحليل او موقف على المؤتمر للمناقشة . ونحن نعرف تماما ان السبب وراء ذلك ليس العجز ، فالقرارات السياسية الصادرة عن المؤتمر ، مست كافة القضايا الاساسية التي تواجه الثورة (من خلال مناقشة اللجنة السياسية لها) ، ولكن السبب الكامن وراء ذلك هو نوع التصور السائد لدى قيادة الاتحاد حول مهمة المؤتمر كمؤتمر عمالي يمثل قاعدة من قواعد ثورة مسلحة . فبهذه الصفة لا يفترض باتحاد عمال فلسطين ان يعقد مؤتمرا « تنظيميا » ، بل ان يستفيد من هذه المناسبة التنظيمية ليعمق القضايا والمفاهيم السياسية المطروحة ، محددًا موقفه منها ، ورأسها الخطط لبلورتها وتنفيذها ، لانه اكثر الاتحادات الفلسطينية تأثيرا على اللعب هذا الدور ، ولان صوته ايضا مسوع بشكل كاف في الاوساط النقابية الدولية ، وبمقدار ما يستطيع الاتحاد ان يجعل لكل مؤتمر من مؤتمراته قضية سياسية مركزية يتركز حولها البحث والنقاش ، بمقدار ما يستطيع ان يعمق من ثورية الاتحاد وفعالته وتأثيره في مجرى حركة المقاومة الفلسطينية .

القضية الثانية التي لم تلق الاهتمام الكافي في جلسات المؤتمر ، هي قضية « البناء النقابي » للاتحاد . ان الاتحادات الفلسطينية حتى الان

تتسم بصفة البيروقراطية حيث يتم تركيب الاتحاد من اعلى ، ببادرة افراد ، او منظمات ، او احزاب ، وليس تعبيراً عملياً عن تواجد اجتماعي ما . والخطأ في هذه العملية البيروقراطية ليس في ان تبدأ من اعلى . ففي مرحلة التأسيس لا بد من ان تبادر جهة ما للعمل ، انما يبرز الخطأ بعد انتهاء مرحلة التأسيس ، حيث تبقى المؤسسة النقابية عبارة عن قيادة متواجدة يوميا ، وجسم هلامي من مجموع الاعضاء مهمتهم الاساسية حضور الانتخابات لاختيار القيادة او اختيار الممثلين في نهاية كل عام . اما اثناء ذلك فليس هناك سعي لبناء اي جسم نقابي ترسم له مهمات محددة ، وليس هناك لقاءات دورية بين العمال لمناقشة مشاكلهم والسعي لحلها ، وكذلك ليس هناك خدمات اجتماعية او اقتصادية يؤمنها الاتحاد لاجرائه بحيث يرتبطون به ، ويشعرون ان مصالحهم تتحقق من خلاله (مكاتب تشغيل - مكاتب احصاء - مدرسة نقابية - تعاونيات بيع او انتاج - منح تعليمية - نوع من الضمان الصحي ... الخ) .

والصفة الثانية التي تتسم بها الاتحادات الفلسطينية حتى الان انها تعبر عن الانحياز التنظيمي لتيار سياسي معين ، اكثر مما تعبر عن تواجد التيارات المتعددة فيها (مع تقدير ضرورة وجود تيار قائد) ، حتى يمكن جذب كل هذه التيارات للعمل على اساس نقابية . وفي ظل السعي للسيطرة التنظيمية على الاتحادات ، تأخذ التيارات الاخرى موقفا سلبيًا من نشاطات اي اتحاد ، فيخسر الاتحاد بذلك الشيء الكثير من الحيوية . صحيح ان السيطرة التنظيمية لتيار ما نابعة من تأييد الغالبية لمثليه ، والنتائج في هذا الاطار تكون شرعية تماما ، الا ان هذا الاهتمام بالشكل ، يفقد المؤسسة النقابية عنصرا هاما من عناصر تكوينها ، وهو التوافق الجميع حولها ، وليس أنصار هذا التيار او ذاك فقط . ويمكن حل هذه المشكلة بالاصرار على عقلية الانفتاح على كافة التيارات مع التمسك بحق التيار السائد في ان تكون له الاغلبية ، وهذا يقتضي منه ان لا يستعمل اغليلته لابعاد الاخرين . ولكن الحل الاعمق لهذه المشكلة يأتي عن طريق بناء الجسم النقابي ، واداء مهمات نقابية تربط كل عضو في المؤسسة لانه يرى فيها تعبيراً عن مصالحه .

ان اداء المهام النقابية قضية ليست غائبة عن